ماهو الظاهر لان الاصل في الجملة ان يكون بصيغته الصريحة لا يقال
و بقرينة وقولوا لانا نقول يعارضها قرينة لا تقبدون فتكونان
اي لا تعبدون واحسنوا وكتب ايضا قوله فتكونان الصواب فتكونا لانه
منصوب عطفا على يقدر المنصوب عطف على يقدر السابق و نصب
ماهو من الافعال الخمسة بحذف النون ويمكن جعله مستانفا اي
اذا تقرر ذلك فتكونان لا وان كان فيه تكلف فتدبر وكتب ايضا قوله
فتكونان انشائيتين اي وليمثل للاقسام الاربعة الباقية ولو لم تكن
الا مثلة كلها من شواهد العرب تكميلا للفائدة لقصد التصور فاما
مثال الجملتين مع كونهما معا انشائيتين معنى والاولى انشائية لفظا
دون الثانية فكقوله قم الليل وانت تقوم النهار ومثالهما مع
كونهما خبريتين معنى والاولى انشائية لفظا دون الثانية فكقوله
تعالى لم يوخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق
ودرسوا ما فيه فان درسوا معطوف على لم يوخذ وهو ولو كان
انشائيا لوجود الاستفهام في تاويل اخذ اذ الاستفهام للانكار والجامع
بين المسندين اتحادهما اذ معنى اخذ ميثاق اكتاب اعلامهم بما فيه
مع التزامهم اياه وذلك مرجع الدرس ويحتمل ان يكون الجامع التلازم
بين الاخذ والدرس كتلازم المتضايفين واما المسند اليهما فظاهر
اتحادهما ومثالهما مع كونهما انشائيتين لفظا خبريتين معنى قولك
الم امرك بالتقوى والم امرك بترك الظلم ومثالهما مع كونهما خبريتين
معنى والاولى خبرية لفظا فقط امرتك بالتقوى والم امرك
بترك الظلم ع ق وقوله واما المسند اليهما فظاهر اتحادهما انظر
ماوجهه اي بين الجملتين سواء كان لهما محلا او لا وكتب ايضا
قوله اي بين الجملتين قال شيخنا رحمه الله ظاهر عدم اشتراط
الجامع بين المفرد والجملة مثلا اذا قلت زيد كاتب ابوه والشاعر عمرو
في دار يصح وان لم يكن بين الاب وعمرو مناسبة ويجوز بل شاعر
ابوه وعمرو جالس في داره كذلك والظاهر انهم لا يسمحون بذلك
لما يعطيه قوة كلامهم فليحرر بالنقل فاني ما رايته بعد

ان

يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما الظاهر انه لا يجب الجامع بين
المتعلقات ولعله كذلك ان لم يكن القيد مقصودا بالذات في الجملتين فا
نظر ع ق وفي الاطول لا يخفى ان رعاية المناسبة بين الفضلات ايضا
مما لا بد منها والحال في ذلك اليهما الضمير راجع لال الموصولة
باعتبار المعنى اي الذين اسند اليهما في الجملتين حيث اي لاجل اعتبار
المسند اليهما فقط او المسندين فقط كما وقع في عبارة السكاكي في بعض
المواضع حيث للمناسبة اي مع اتحاد المسند اليهما امتناعها
اي لا مطلقا لتضاد الاعطا والمنع نظر فيه حيث بانهما ليس
بينهما تقابل التضاد وانما بينهما تقابل العدم والملكة وكانه مبني على
ان المنع عدم الاعطا والظاهر انه كف النفس عن الاعطا فهو
امر ثبوتي فالتضاد ظاهر هذا اي ما سبق من المثالين المذكورين
عند اتحاد المسند اليهما اي والا تحاد مناسبة بالاتم المناسبة
فلا بد من تناسبهما اي يكون بينهما مناسبة وعلاقة قوله
لمناسبة بينهما اي خاصة معتبرة في المقام او نحو ذلك كما شرا
في امارة او تجارة حيث وبالجملة اي وبقول قولا ملتبسا بالاحمال
بسبب من الاضداد اي يتخذ من سم والباء للملابسة ومن
بمعنى الباء في نسخ اسقاطه وعلى اثباته ينبغي ان يكون قوله
وملابسا عطفا على بسبب ولعله تفسير فتامل وكتب ايضا
ما نصه بقي ان يتناسب المسند اليه في احدهما مع المسند في الاخرى
مثل الايمان حسنت والقبيح اكفر فالجامع هنا انما هو بين المسند
اليه والمسند في الاولى والمسند اليه والمسند في الثانية ولم يذكره
المم ولا السكاكي قال في العروس وهو وارد عليهم اجمعين حيث
ملابسة لها نفع لاختصاص فلا يكفي الاشتراك في النوعية
كالانسانية فانه اي هذا التركيب اي نحو هذا التركيب لاجل
قوله وان اتحدا الخ قوله وان اتحدا غاية والمراد وان اتحد في غير خصوص
هذا التركيب كما في نحو غاص مي ضيق وضيق ويمكن جعل
الكلام على تقدير بل اي هذا ان لم يتحدا كما في المثال بل وان اتحدا الخ

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)